Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

فلسطينيو سوريا
هجرات تتجدد

واقع التشرد والظروف الإنسانية المتدهورة لفلسطينيي سوريا في المهجر

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
مارس/ آذار 2018

المحتويات

.1	مقدمة	01
.2	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في تركيا	04
.3	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في لبنان	07
.4	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في الأردن	10
.5	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في مصر	14
.6	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في قطاع غزة	18
.7	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في أوروبا	21
.8	توصيات	29

مقدمة

منذ اندلاع النزاع في سوريا في آذار/مارس 2011، تعرض الفلسطينيون اللاجئون في سوريا، والمقيمون في المخيمات هناك، إلى حالة من التشرد والهجرات المتعاقبة في ظل حالة خنق وحصار اقتصادي واستهداف متعمد، دفع بعشرات الآلاف منهم مع ما شهدته أوضاعهم المعيشية من تدهور إلى ترك سوريا والفرار منها والتوجه إلى أي مكان ربما يكون أكثر أمناً.

غير أن هؤلاء اللاجئين من الفلسطينيين واجهوا إشكالية خطيرة لم تواجه أشقاءهم من السوريين، فاقمت من أزمتهم حتى عند طلب النجاة والهرب من جحيم الحرب، وهي أنهم "لاجئون للمرة الثانية"، حيث أن هؤلاء كانوا يعيشون في سوريا كلاجئين قدموا من فلسطين إثر الحرب والاحتلال على مدار ال50 سنة الماضية، غير أنهم لم يحصلوا على الجنسية السورية، ما أبقاهم طوال هذه المدة "عديمي الجنسية"، وهو الأمر الذي كان له تأثير سلبي خطير على تعامل معظم الدول التي لجؤوا إليها.

وفي هذا التقرير، يهدف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى تسليط الضوء على واقع فلسطينيي سوريا خارج الأراضي السورية، ويستعرض واقع التشرد والظروف الإنسانية المتدهورة التي يعانون منها في البلدان التي تشهد تواجدًا كبيرًا لهم، وتحديدًا في كل من أوروبا وتركيا والبلدان العربية المجاورة مثل لبنان والأردن، فضلاً عن مصر وقطاع غزة.

ولا يهدف هذا التقرير إلى أن يكون مرجعاً شمولياً فيما يخص أوضاع هؤلاء اللاجئين من الفلسطينيين في الدول المذكورة، قدر ما يسعى إلى تبيان الأزمة التي يعيشها هؤلاء بعد أن امتد زمن الأزمة، وتبيان الاختلاف بين أوضاعهم الحقوقية والمعيشية من دولة لأخرى، قصد دفع صناع القرار في الدول التي لا تحميهم إلى مواءمة أوضاعهم بما يتوافق مع حقوق الإنسان وقوانين اللجوء، هذا من ناحية، والتأكيد على دور "الأونروا" في إمدادهم بالدعم اللازم والمستمر من ناحية ثانية، لا سيما أن المناطق التي يعاني فيها هؤلاء من الظروف الأشد قساوةً هي المناطق التي تدخل ضمن نطاق عمل "الأونروا" ، كلبنان والأردن وقطاع غزة.

خلفية

بحسب إحصاءات وكالات الأمم المتحدة، تجاوزت حصيلة ضحايا اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أكثر من 3600 لاجئ، من بين إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في سوريا والبالغ عددهم 526 ألف لاجئ، يتوزعون على 9 مخيمات رسمية معترف بها من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" إضافة إلى 3 مخيمات أخرى غير رسمية. وقد نزح منهم داخليًا حتى الآن أكثر من 280,000 لاجئ فلسطيني، أي أكثر من 50% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا.

وبحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" مع نهاية العام 2017، فإن ما لا يقل عن 120 ألف لاجئ فلسطيني كانوا قد تركوا مخيماتهم في سوريا، وهاجروا إلى الدول المجاورة أو إلى البلدان الأوروبية. غير أن التقديرات المتوفرة لدينا تميل إلى أن أعداهم تفوق ذلك، وتصل إلى قرابة 160-170 ألفاً.

526,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في سوريا

3,600
حصيلة ضحايا اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

280,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخل سوريا

120,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا من سوريا

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في تركيا:

لجأ الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في سوريا، ولا سيما من مدينة حلب وريفها ومخيماتها، إلى الأراضي التركية، إما عبر الحدود الشمالية السورية، أو عن طريق الأراضي العراقية التركية من ناحية كردستان.

وفي الوقت الحالي، ترفض السلطات التركية دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إليها عبر منافذها الحدودية الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى لجوء العائلات الفلسطينية لدخول الحدود بطرق غير شرعية، خاصة بعد إغلاق السفارة التركية أبوابها، وعدم منح اللاجئ الفلسطيني تأشيرة عبور إلا في نطاق ضيق ومحدود.
وفي ظل ما تشهده الحدود التركية من توتر أمني وانتشار عسكري يكاد يستحيل معه العبور الآمن إلى الأراضي التركية، أدى ذلك إلى تعرض عائلات فلسطينيي سوريا لانتهاكات من قبل الجيش التركي عند محاولة العبور عبر الحدود.

وتُقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في تركيا حالياً بـ 8 آلاف لاجئ، يتوزع معظمهم على محافظات جنوب تركيا. وغالباً ما يتخذ اللاجئون من تركيا ممراً إلى أوروبا إما باستخدام الطرق البرية عبر الأراضي البلغارية، أو عن طريق البحر المتوسط من خلال القوارب للوصول إلى الجزر اليونانية، أو السواحل الإيطالية.

ويعيش اللاجئون الفلسطينيون في تركيا وضعًا مضطربًا نظرًا لصعوبة دخول اللاجئ الفلسطيني سوق العمل، ويعتمد الغالبية العظمى منهم على المساعدات المقدمة من جهات إغاثية متنوعة.

أما بالنسبة للتعليم، فيلتحق الطلاب الفلسطينيون القادمون من سوريا بالمدارس السورية المجانية التي سمحت الحكومة التركية بافتتاحها في مختلف المدن. وفيما يخص التعليم الجامعي، يتاح للطلبة الفلسطينيين الدراسة في الجامعات التركية برسوم رمزية نسبياً، إلا أن مشاكل اللغة، وامتحانات القبول الخاصة، والوضع القانوني للطالب الفلسطيني اللاجئ من سوريا بطريقة غير شرعية، لا زالت تحدٍ يواجهه الفلسطيني السوري أمام إمكانية التسجيل في الجامعات.

وفي مقابلة أجراها فريق المرصد مع اللاجئة "شفاء نبيل" (20 عامًا)، قالت: "دخلنا تركيا تهريبًا عبر الحدود، فنحن لا نستطيع الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، ولم نتمكن من الكشف عن جنسيتنا كفلسطينيين لاجئين من سوريا لكي نحصل على بطاقة (كيملك) التي يحصل عليها السوريون، وبعد حوالي سنة ونصف بتركيا ذهبنا إلى القنصلية الفلسطينية بأنقرة وطلبنا جوازات فلسطينية وحصلنا عليها من رام الله".

وفيما يتعلق بالتعليم تقول: "المدارس العربية في تركيا مكلفة جدًا بالمقارنة مع الوضع المادي للاجئ، حيث أنها تعتبر مدارس خاصة. أما المدارس الحكومية التي تعتمد اللغة التركية فهي مجانية، وبالنسبة إلى أقساط الجامعات التي ندفعها فهي رمزية، لكن تواجهنا صعوبات متعددة كفحص القبول واللغة".

وأجرى فريق المرصد مقابلة مع اللاجئة "انتصار كريم" (40عامًا)، وقالت إن من يمتلك بطاقة (الكيملك) يقدم له العلاج والأدوية بالمجان، غير أن الإشكال هو أن العديد من فلسطينيي سوريا في تركيا لا يملكونها بسبب دخولهم غير الشرعي إلى تركيا وبالتالي فلا يوجد معهم إقامة قانونية فيها. وتابعت "عدم اعتبارنا فلسطينيين ومنعنا من الحصول على فيزا لتركيا يشعرنا بالاضطهاد".

ولا تسمح الحكومة التركية للاجئين الفلسطينيين باستصدار إقامات قانونية تحفظ بقاءهم وتسهل معاملاتهم، كما أن مصطلح "وثيقة السفر للفلسطينيين" ليس مدرجًا ضمن النظام المعمول به لدى الحكومة التركية، ولا يتم معاملة الفلسطيني السوري معاملة السوري، إنما يبقى الفلسطيني دون وضع قانوني معرّف به من قبل الحكومة التركية، ما يضطر العديد من اللاجئين في أغلب الأحيان إلى استخدام جوازات سفر سورية مزورة من أجل متابعة حياتهم كلاجئين.

وفي ظل انعدام الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني يصبح الشباب أكثر عرضة للاستغلال في المعامل والمصانع لأنهم غير مسجلين رسميًا، بحيث تهدر حقوقهم المادية والصحية ويطردون تعسفيًا.

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في لبنان:

حتى نهاية العام 2017، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان ما يقرب من 32 ألف و500 لاجئ، بحسب تقديرات "الأونروا" ، فيما كان عددهم في كانون الأول من عام 2014 قرابة 41 ألف و500 لاجئ حسب إحصائية صدرت عن "الأونروا" في ذلك الحين.

ويعبر التراجع في العدد خلال هذه السنوات الثلاث عن البيئة الطاردة للاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان والهجرات المتتالية لمن كان وصل منهم إلى لبنان إلى دول أوروبا وتركيا، وعودة بعضهم إلى سوريا، نتيجة واقع الظروف الصعبة وغير الإنسانية التي عانوا منها في لبنان.

وبحسب "الأونروا"، فإن قرابة 90% من لاجئي فلسطين من سوريا في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، ويعاني 95% منهم من انعدام الأمن الغذائي.

ويعاني اللاجئ الفلسطيني القادم من سوريا إلى لبنان من غياب الوضع القانوني الخاص به، حيث لا يتم منحهم حق الإقامة الشرعية أو اللجوء، وهو ما خلق لديهم خوفاً مستمراً من الترحيل وانعدام الاستقرار بسبب المشاكل التي يواجهونها في حرية الحركة والتنقل والشعور بالأمن، حيث يتم تصنيف اللاجئ من قبل السلطات اللبنانية على أنه "سائح"، وترفض السلطات منحه وضع اللاجئ أو حتى الإقامة الشرعية بما يوفر له الحماية اللازمة باعتباره قصدَ لبنان لطلب الحماية والأمان.

وتعاني معظم عائلات اللاجئين الفلسطينيين من لبنان من ضائقة مالية شديدة بسبب الغرامات المالية الحكومية ومحدودية فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة وإيجارات السكن. وكانت السلطات اللبنانية قد فرضت على اللاجئين دفع مبلغ 200 دولار أمريكي كغرامة لتجديد الإقامة سنويًا عن كل فرد في العائلة، بالرغم من أوضاعهم المادية الصعبة وعدم وجود مصدر دخل، إضافة إلى القيود والعقبات وشكاوى المعاملة السيئة التي يتعرضون لها من قبل قوات الأمن، والتي تهدف بشكل أساسي فيما يبدو إلى الحد من تدفق اللاجئين إلى لبنان.

ويشكو اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في لبنان من تقصير كبير من قبل "الأونروا"، التي تقف عاجزة أمام الحالة المعيشية الصعبة التي تواجه اللاجئين، وتكتفي فقط بتقديم منح مالية غير منتظمة بقيمة 100 دولار أمريكي لكل عائلة إضافة إلى 27 دولار شهريًا لكل فرد من أفراد الأسرة لتغطية نفقات الغذاء. ولا تمثل هذه المبالغ الزهيدة إلا جزءاً بسيطاً من تكاليف المعيشة المرتفعة في لبنان، فيما تقول "الأونروا" بأنها تعاني من عجز مالي نتيجة تخلي الدول المانحة عن واجباتها.

فريق المرصد الأورومتوسطي في لبنان جمع عددًا من الشهادات الحية لفلسطيني سوريا الذين لجؤوا إلى لبنان.

وقال "إبراهيم نوفل"، (32عامًا)، لفريق المرصد: "يحصل اللاجئ على إقامة مؤقتة من الدولة لمدة 3 أشهر ويقوم بدفع 200 دولار أمريكي سنويًا في حالة مخالفة أمر التجديد". وتابع "لم يتم منحنا أي فرص عمل داخل المخيم أو خارجه، وإذا غادرنا المخيم في حالة عدم تجديد الإقامة يتم سجننا من قبل الأمن اللبناني".

وبالحديث عن التعليم والرعاية الصحية، يقول "نوفل": "يتلقى أبنائي تعليمهم الأساسي في مدارس "الأونروا" بشكل مجاني، أما التعليم داخل رياض الأطفال والتعليم الثانوي والجامعي فيكون بمؤسسات خاصة وعلى نفقة اللاجئين". ويضيف: "أما بالنسبة للرعاية الصحية فإن الكشف الطبي مجاني، أما الدواء فيكون على حساب المريض، فيما تساهم "الأونروا" بما نسبته (40% - 50%) من تكلفة العمليات الجراحية".

أما اللاجئة "ح، ش" -يتحفظ المرصد على ذكر اسمها بناء على طلبها-، وهي لاجئة فلسطينية من سوريا مقيمة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، تقول: "لم نواجه مشاكل أمنية أو انتهاكات متعلقة بحقوق الإنسان من الطرف اللبناني، ونعامل كلاجئين سوريين لأن أبنائي يمتلكون الجنسية السورية، وبنفس الوقت بطاقات "الأونروا"، ويتعلمون في مدارسها، وتتولى "الأونروا" تقديم المساعدات لنا". وتعاني "ح، ش" من ذات التعقيدات الحكومية المتعلقة بالإقامات القانونية وحرية التنقل. تقول: "حاولت تجديد الإقامة لأبنائي فلم أستطع لأن ذلك مكلف ماديًا، ومنذ عامين ونحن بلا إقامة".

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في الأردن:

تقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى الأردن بحوالي 16,776 شخصًا يمثلون 4,047 عائلة، يشكل الأطفال منهم 41%، حسب إحصائية صدرت مؤخرًا عن "الأونروا"، إلا أن الواقع يشير إلى أن الأعداد هي أكثر من ذلك، فهناك من دخلوا إلى الأردن على أنهم سوريون نظرًا لمنع الأردن دخول الفلسطينيين اللاجئين من سوريا رسميًا.

وكانت الحكومة الأردنية أعلنت منذ بداية عام 2013 عن سياسة تقضي بعدم دخول الفلسطينيين الفارين من النزاع السوري أراضيها، وقامت بإبعاد المئات منهم قسرًا، وتختلف معاملة الأردن المتشددة مع الفلسطينيين الفارين من سوريا عن معاملتها للمواطنين السوريين الفارين الذين تسمح لهم بالعبور.

ويتذرع الأردن بأن رفضه استقبال اللاجئين الفلسطينيين يعود إلى خشيته من توطينهم، أو عدم قدرة الأردن على تحمل المسؤولية تجاههم، لا سيما في ظل ارتفاع أعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين أصلاً في الأردن والذين كانوا قد لجؤوا إليه إبان الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث تقدر أعدادهم في الوقت الحالي بحوالي 3 ملايين لاجئ.

الأفواج الأولى للاجئين الفلسطينيين من سوريا التي دخلت الأردن قبل قرار منع دخول الفلسطينيين، كانت موجودة في سكن "البشابشة"، وهم عبارة عن 70 عائلة، تم نقلهم لسكن "سايبر ستي" (حوالي 100 كم شمال عمان). ولمدة 3 سنوات، أقام داخل المخيم ما يقارب من 175 عائلة (حوالي 500 لاجئ فلسطيني وسوري)، يمنع عليهم الخروج منه، وكانت تراقبه قوات الأمن بشكل مباشر.

ومباني المخيم هي عبارة عن سكن مهجور كان مخصصاً للعمالة الآسيوية الوافدة، وتفتقر للشروط الصحية والتهوية فضلًا عن أن مساحة الغرف صغيرة، كما أن مرافقه غير مناسبة لحياة كريمة. وكان يحظر على الصحافة دخوله، في ظل عدم وجود خدمات تعليمية ولا صحيّة مناسبة، إلى أن تم تفريغه وإقفاله في نهاية عام 2016 ونقل اللاجئين الموجودين فيه إلى سكن الحديقة في "الرمثا"، والذي كانت تتواجد فيه قرابة 400 عائلة.

ويعتمد غالبية اللاجئين في الأردن في معيشتهم على المساعدات المالية والعينية، التي تقدمّها لهم "الأونروا"، حيث يتلقى حوالي 80% منهم مساعدات، بقيمة ما يعادل 40 دولار أمريكي للشخص شهريًا، وقد تسبب شحّها وتأخرها بكارثة حقيقيّة للعديد منهم، جراء تفشي البطالة وغلاء المعيشة في الأردن. وقد صنّفت "الأونروا" ما نسبته 45% من هؤلاء اللاجئين في الأردن بمستوى "ضعفاء".

ولا يتمكن جميع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا من الحصول على الخدمات الصحية الوطنية، لذا يلجأ معظمهم لتلقي العلاج في عيادات "الأونروا" ومراكزها الصحية، وهناك صعوبات كبيرة تواجههم

على صعيد العمليات الإدارية والمدنية كتسجيل المواليد وسبل الحصول على الخدمات الحكومية، فضلًا عن تعرضهم الدائم لخطر الترحيل القسري إلى سوريا.

وبالنسبة للتعليم، يمكن للاجئين الفلسطينيين من سوريا الالتحاق بالمؤسسات التعليمية التابعة لـ "الأونروا" والحصول على الخدمات التعليمية داخل المدارس ومراكز التدريب المهني بصورة مجانية، غير أنه لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس الحكومية. أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فهناك صعوبات جمة تواجه الطلبة من فلسطينيي سوريا تتعلق بالرسوم الجامعية المرتفعة في الأردن، حيث يعامل هؤلاء على أنهم طلاب أجانب (دوليين) في الجامعات الأردنية، ما يعني أن الرسوم للسنة الواحدة تتراوح بين 3000-6000 دولار، حسب التخصص، وهو ما يشكل عائقًا أمام الكثير من الطلاب اللاجئين، إضافة إلى صعوبات تصديق الشهادات للتسجيل داخل الجامعات الرسمية والخاصة.

> وثق فريق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في الأردن عددًا من الشهادات الحية لفلسطيني سوريا الذين لجؤوا إلى الأردن

اللاجئ "ي، ح"، (39 عامًا)، -يتحفظ المرصد على ذكر اسمه- ، قال لفريق المرصد: "لجأت إلى الأردن منذ العام 2013، وأحمل وثيقة لجوء من "الأونروا"، وزوجتي تحمل الجنسية الأردنية، وقد قدمت طلبًا للحصول على الجنسية الأردنية ولكنه رُفض"، حيث أن المرأة في الأردن لا تمنح جنسيتها لزوجها بموجب القوانين.

ويضيف"ي، ح" : "لم أستخدم أبدًا صفتي كفلسطيني سوري خوفًا من الترحيل، ولم يتم السماح لأولادي الثلاثة بالدخول إلى الأردن في البداية ولكنهم دخلوا فيما بعد لأن والدتهم تحمل الجنسية الأردنية".

ويتابع "ي، ح" : "حصلت على بطاقة معونات من "الأونروا" في العام 2015، وبسبب وجود هذه البطاقة أحصل على إعانة منتظمة قيمتها 85 دينار أردني لكل فرد كل 3 أشهر". ولا يستطيع "حماد" الإفصاح عن هويته الحقيقية كفلسطيني قادم من سوريا ولا يستطيع أبدًا التنقل خارج حدود المخيم خوفًا من اكتشاف أمره وترحيله في أي لحظة.

وقال اللاجئ "س، أ" (29 عاماً) -يتحفظ المرصد على ذكر اسمه-، :"أصبت في رأسي خلال أحداث النزاع في سوريا، لكنني لم أستطع مراجعة أي مستشفى بسبب نقص الوثائق وخوفًا من الترحيل، ولكنني بعد ذلك تمكنت من الحصول على الرعاية الصحية في المستشفى وتم إجراء العملية لي على حسابي الخاص". وحاول "الأسدي" التقدم لوظائف في عمان أو في المخيم الذي يقيم فيه، لكنه يجابه بالرفض المستمر بسبب عدم وجود رقم وطني أو رقم وثيقة لجوء له. ويقول: "حاولت فيما سبق مراجعة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR ورفضوا إعطائي وثيقة لجوء، لأن المفوضية لا تعطي وثيقة اللجوء إلا للسوريين بموجب اتفاقها مع الحكومة الأردنية".

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في مصر:

منذ بداية الأزمة السورية لجأ إلى مصر أكثر من 10 آلاف فلسطيني قادم من سوريا، وقد سمحت الحكومة المصرية لهم بدخول أراضيها بدون قيود، وعاملتهم معاملة المواطن المصري خلال العام 2012، وبدايات العام 2013. غير أنهم اصطدموا حينها بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المجتمع المصري، وكانوا يعتمدون في المساعدات على المؤسسات الإغاثية، حيث لم تكن الدولة تقدم لهم مساعدة للسكن أو الصحة.

غير أن هذا الوضع قد تغير مع تسلم الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، حيث لم يعد يسمح للاجئ الفلسطيني من سوريا بالدخول إلى مصر، وأصبحت الإجراءات لحصولهم على الإقامة معقدة، حيث يعاملون كأجانب، وتعرض العديد منهم لعمليات ترحيل قسري، واعتقل العشرات منهم بسبب مخالفتهم مدة الإقامة المسموحة لهم مع عدم قدرتهم على تجديدها في ظل وقف كافة الامتيازات الإدارية والمدنية التي كانت منحت لهم، مثل تجديد الإقامات، وتصديق الأوراق الثبوتية، وغيرها.

أدى ذلك كله إلى نقص كبير في أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في مصر، مع تفضيل المئات منهم ركوب البحر باتجاه أوروبا، عبر شبكات تهريب مقابل مبالغ مالية عالية تقدر ب 3 آلاف إلى 5 آلاف دولار أمريكي، إضافة إلى دخول أكثر من 200 عائلة منهم إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري. كل ذلك خفض أعدادهم في مصر في الوقت الحالي إلى حوالي 6 آلاف لاجئ فقط.

وفيما يخص الوضع القانوني، لم تعترف السلطات المصرية بالفلسطينيين الفارين من سوريا كلاجئين على أراضيها، الأمر الذي حرمهم من الحصول على خدمات الرعاية الصحية المدعومة من الدولة وغيرها من الخدمات المشابهة، أسوة باللاجئين السورين، على الرغم من أن الأسباب ذاتها حملتهم على الفرار من سوريا. وبررت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الخارجية ذلك بأن "القوانين المصرية لا تعتبر الفلسطيني لاجئًا أيًا كانت الدولة التي وفد منها، وبالتالي يصعب أن تتم مساواة اللاجئين الفلسطينيين بالسوريين الذين وفرت لهم الحكومة المصرية امتيازات عدة مثل منح الإقامات والحصول على الخدمات التعليمية والصحية بالمجان".

وقال اللاجئ "ح، ب"-يتحفظ المرصد عن ذكر اسمه بناء على طلبه- خلال مقابلة أجراها فريق المرصد معه، وهو من فلسطينيي سوريا الذين لجؤوا إلى مصر: "نواجه صعوبات في الحصول على الإقامة بسبب فرض التجديد كل 6 أشهر في حالة وجود وثيقة سفر فلسطينية، أما في حالة عدم وجود وثيقة سفر فلسطينية، تُمنح الإقامة على بطاقة الأمم المتحدة الصفراء، وغالبًا ما يتم عرقلة إجراءات التجديد من السلطات، لكي نضطر إلى دفع غرامات التأخير".

وحول التعليم، يقول اللاجئ "ح، ب": "سمح لنا في البداية التسجيل في المدارس الحكومية، أما الآن فالتسجيل فيها ممنوع حتى للتعليم الأساسي، ولا يسمح لنا بتسجيل أبنائنا سوى في مدارس خاصة وهي ذات تكلفة مالية مرتفعة. وبالنسبة للجامعات، تتراوح الرسوم بين 5.5 – 7 آلاف دولار للطالب الدولي".

وتمارس السلطات المصرية تضييقاً كبيراً تجاه الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية، فهي من جهة لا تعاملهم على قدم المساواة مع اللاجئ السوري، ومن جهة أخرى ترفض تدخل وكالة "الأونروا" لمساعدتهم، بحجة عدم رغبتها في إنشاء مخيمات فلسطينية على أراضيها. وفي ذات الوقت، لا تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيلهم لديها أو تقديم المعونة لهم كما تفعل مع اللاجئين السوريين، بحجة أنهم يتبعون لوكالة "الأونروا" -التي تختص باللاجئين الفلسطينيين- وبالتالي يخرجون عن نطاق صلاحياتها.

وبعد مرور 6 أعوام على وجود اللاجئين الفلسطينيين من سوريا على الأراضي المصرية، لا زالت السلطات المصرية ترفض منح الفلسطينيين القادمين من سوريا إقامات داخل مصر حتى مع توفر جميع متطلبات الإقامة. ومن جهة أخرى، يواجه اللاجئون صعوبات كبيرة في الحصول على فرص العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة من جهة، وعدم قدرة اللاجئين على العمل بشكل نظامي لفقدانهم الإقامة الشرعية من جهة أخرى، ويشتكي فلسطينيو سوريا في مصر، أيضًا، من ضعف التمثيل الرسمي لهم سواء من مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو المؤسسات الدولية، لمعالجة مشكلاتهم المعيشية والقانونية.

وثق فريق المرصد شهادة اللاجئ "س، إ" -يتحفظ المرصد على ذكر اسمه بناء على طلبه-، حيث يقول: "نحن لا نملك تأميناً صحياً للعلاج في المشافي الحكومية ذات التكاليف شبه المجانية، والمشافي الخاصة تكاليفها باهظة ولا نستطيع سدادها". ويضيف: "كنا نتلقى فيما سبق مساعدات من الأمم المتحدة وجمعيات خيرية مصرية، أما الآن فالمساعدات تأتي من الأمم المتحدة والصليب الأحمر فقط".

ويتابع: "أكثر الصعوبات التي تواجهني شخصيًا هو عدم شعوري بالأمان، لأن ضمانة بقائي داخل البلد هو قرار سياسي قد يتغير في أي لحظة، وبحال طردت السلطات المصرية جميع اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أرضها، فلا يوجد أي بلد آخر لاستقبالنا".

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في قطاع غزة:

يعيش في قطاع غزّة، نحو 1000 لاجئ من فلسطينيي سوريا ينتمون لقرابة 130عائلة -وفقًا لبيانات وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة-، وقد انخفض هذا العدد من 220 عائلة سُجلت عام 2013، بسبب قيام العشرات منهم بالسفر إلى ليبيا ومصر للتوجه من تلك البلدان إلى أوروبا.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في قطاع غزة واقعًا معيشيًا واقتصاديًا سيئًا، إضافة إلى قلة فرص العمل وارتفاع إيجارات المنازل بشكل كبير، بالتزامن مع حصار تفرضه سلطات الاحتلال على القطاع منذ 12 عامًا، وبشكل خاص عقب هجوم صيف 2014 ضد قطاع غزة. وترفض وكالة "الأونروا" إدراج فلسطينيي سوريا في قطاع غزة ضمن برامج العمل والإسكان الخاصة بها، حيث لا تقدم لهم سوى مساعدة مالية بمقدار 125 دولار أمريكي كمساعدة مالية شهرية لكل أسرة، تم رفعها لاحقًا إلى 200 دولار.

وبحسب شهادات اللاجئين من فلسطينيي سوريا في قطاع غزة، لم تلتزم "الأونروا" بتقديم مساعداتها لهم بشكل منتظم، بحجة ضعف التمويل، كما لم تقدم لهم الجهات الرسمية ومنظمة التحرير الفلسطينية سوى بعض المساعدات القليلة وغير الدورية، حيث يقدر مجموع ما تم تقديمه من مساعدات مالية للأسرة الواحدة خلال السنوات الماضية 300 دولار أمريكي فقط.

قال اللاجئ، "نبيل أبو نحل" في مقابلة أجراها معه فريق المرصد في الأراضي الفلسطينية: "لجأت إلى قطاع غزة في العام 2012 أنا وعائلتي، وبعد وصولنا حصلت على كرت لاجئ من وكالة "الأونروا"، ومن خلاله قمت بتسجيل أبنائي في المدارس التابعة للوكالة، أما العلاج فنحصل عليه من مستشفيات الوكالة، ولكنه غير كاف، وما نحصل عليه هو مسكنات علاجية فقط".

وحول مستوى الخدمات الحكومية قال "أبو نحل": " نتقاضى من وزارة الشؤون الاجتماعية مبلغ مالي بسيط كل 3 شهور لا يكفي لتلبية أدنى المتطلبات الأساسية لعائلتي، ولم يتم منحنا تأمينًا صحيًا للعلاج في المستشفيات الحكومية، مما يضطرنا للعلاج على نفقتنا الخاصة أو في عيادات "الأونروا".

وتابع "أبو نحل"، "منذ لجوئي إلى قطاع غزة إلى الآن لم أحصل إلا على عقد بطالة -عقد عمل مؤقت- لسنة واحدة، وانتهت مدته دون تجديد، وقمنا بمطالبة الحكومة في قطاع غزة والضفة الغربية عدة مرات لكي توفر لنا فرص عمل أو وظائف لكن دون جدوى، وهذا ما زاد من تردي الأوضاع المعيشية لعائلتي بسبب قلة المساعدات المقدمة لنا، لدرجة أنني لا أستطيع توفير أبسط المستلزمات لأطفالي كالقرطاسية والملابس".

وكان مجلس الوزراء الفلسطيني قد أصدر قرارًا بمنح اللاجئين جوازات سفر فلسطينية (دون رقم وطني) أو تجديد جوازاتهم المنتهية، وأصدر قرارًا آخرًا بتاريخ 2015/8/18 يقضي بمنح اللاجئين مساعدة شهرية بقيمة ما يقارب 250 دولارًا، غير أن هذا القرار ينفذ بعد، بحسب شهادات اللاجئين.

اللاجئ "حسام حسينو"، قال في شهادته لفريق المرصد: "لجأت إلى قطاع غزة أنا وعائلتي منذ العام 2011، ولأن والدي كان موظفًا في السلطة الفلسطينية منذ عقود لم يتم منحنا أي مساعدات سواء من "الأونروا" أو من وزارة الشؤون الاجتماعية، تحت ذريعة أن والدي موظف ويوجد له راتب تقاعدي، في حين أن راتب والدي التقاعدي لا يكفي لإعالة أسرتي وأخواتي في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية في قطاع غزة، إضافة إلى عدم حصولي على أي فرصة للعمل وهذا ما أدى إلى عدم مقدرتي على توفير المتطلبات الأساسية لعائلتي".

وحول التعليم، قال "حسينو" لفريق المرصد: "منذ قدومنا إلى قطاع غزة لم يتم تسجيل أبناء أخواتي في المدارس التابعة لـ "الأونروا" كوننا لا نملك بطاقة لاجئ، إلا أن وكالة الغوث سمحت لنا مؤخرًا بتسجيل أبناء أخواتي في مدارس الوكالة". وتابع "نحن لا نتلقى أي خدمات طبية سواء من "الأونروا" أو في المستشفيات الحكومية، ونتلقى العلاج على حسابنا الخاص، وهو أمر مرهق بالنسبة لي كوني لا أملك أي وظيفة أو مصدر دخل يساعدني في توفير العلاج لي ولعائلتي".

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في أوروبا

تبقى معظم الأرقام المتعلقة بإحصاءات أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذي وصلوا إلى البلدان الأوروبية عبارة عن تقديرات للعدد الحقيقي، بسبب عدم الانتظام في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والإحصاءات الصادرة عن الجهات الأوروبية الرسمية التي تشمل كل من يندرج تحت بند "بدون وطن Stateless"، والتي تضم الفلسطينيين السوريين والأكراد "مكتومي القيد" القادمين من سوريا وغيرهم العديد.

تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في أوروبا 80 ألف لاجئ، وقد وصل معظم اللاجئين إلى أوروبا عن طريق البحر باستخدام "قوارب الموت". وقد استمر عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى أوروبا في الارتفاع حتى توقف بشكل شبه تام بعد توقيع الاتفاق(التركي/الأوروبي)مطلع آذار/مارس2016،وكان لإجراءات السلطات التركية على حدودها البحرية من جهة، وتشديد الإجراءات من قبل كل من هنغاريا وبلغاريا ومقدونيا لحراسة حدودها البرية من جهة ثانية، دور رئيس في توقف زيادة أعداد اللاجئين.

وكانت كل من مصر وليبيا وتركيا قد شكلت أهم المحطات التي ينطلق منها اللاجئون نحو السواحل الأوروبية عبوراً من البحر المتوسط غالباً، وقد تسبب عبور البحر بوقوع أكثر من 96 لاجئ فلسطيني من سوريا كضحايا على طريق الهجرة، منهم أكثر من 50 لاجئ قضوا غرقًا في البحر داخل القوارب المتهالكة في الفترة الممتدة من تموز/ يوليو 2013 حتى نيسان 2017، إلا أن العدد الحقيقي لأعداد الضحايا هو أكبر من ذلك بكثير، حيث يتعذر التعرف على جميع الضحايا الذين قضوا في البحر.

وتعد السويد وهولندا الوجهة الأولى للاجئين الفلسطينيين في أوروبا، حيث كانت الدولتان تمنحان اللاجئين الإقامة الدائمة، إضافة إلى تسهيل الحصول على الجنسية، ولم الشمل، فيما تشكل ألمانيا مقصدًا مهمًا للشباب بسبب توفر فرص العمل والدراسة هناك.

أما الانتهاكات التي يواجهها اللاجئون في أوروبا، فيبدأ معظمها في البلدان التي يتخذها اللاجئ كبلدان عبور وممر حتى بلوغه وجهته النهائية، ومن هذه الانتهاكات الانتزاع القسري لبصمة اللاجئ حتى لو بالعنف بسبب رفضه إعطاء بصمته في دول العبور.

وبشكل عام، تتشابه الأوضاع المعيشية للاجئين من فلسطينيي سوريا في معظم البلدان الأوروبية، حيث يحصل اللاجئ في معظم تلك البلدان على مسكن وراتب يكفيه هو وأسرته. ورغم ذلك، ثمة عقبات يجد اللاجئ نفسه أمامها، منها فترات الانتظار الطويلة التي يقضيها العديد منهم في انتظار صدور إقاماتهم، وتأخر لم الشمل بالعائلات، حيث يستغرق في بعض البلدان فترة قد تصل لأكثر من عام ونصف، ما يجعل الأهالي في حالة نفسية سيئة، إضافة إلى مشاكل غلاء المعيشة، وعدم وجود جهة تمثيلية واضحة تتابع مشاكلهم وإجراءاتهم.

ومن الجدير بالذكر، أن تقديم طلبات لم الشمل من قبل عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سوريا يجب أن يتم إما في السفارة السويدية في عمّان أو أنقرة، مما يخلق تحدياً لتلك العائلات؛ حيث أنهم قد يكونون ما زالوا في سوريا، وهذه البلدان المجاورة تقوم بمنعهم من دخول أراضيها، حتى مع امتلاك اللاجئ لكتاب رسمي من السفارة يتضمن موعد المقابلة.

اطلع فريق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في أوروبا على حالة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، في أكثر البلدان الأوروبية التي يتواجدون بها، وقام بجمع عدد من الشهادات الحية هناك، وفيما يلي ملخص عن أهم السمات العامة لأوضاع اللاجئين من فلسطينيي سوريا في بعض الدول الأوروبية:

اليونان:

يقدر عدد الفلسطينيين من سوريا والمتواجدين داخل الجزر اليونانية والتي يستخدمونها كممر إلى دول أوروبا- 400 لاجئ، بينهم عائلات وأطفال ونساء يتوزعون في عدة مخيمات، يعاني اللاجئون المتواجدون فيها حياة بؤس وتدهور معيشي حاد.

تعامل السلطات اليونانية اللاجئين في مراكز الإيواء معاملة غير إنسانية تصل أحياناً إلى الضرب والشتم والإهانة، فضلاً عن انتشار ظاهرة التمييز العنصري والرشوة في أوساط الشرطة اليونانية، ويعاني اللاجئون أيضًا إهمالًا طبيًا، في ظل عدم توفر شروط النظافة والخدمات الأساسية في أماكن تواجدهم، والخوف والقلق المستمر من حملات تقودها عناصر متطرفة معارضة لوجود اللاجئين داخل الأراضي اليونانية.

وبحسب لاجئين فلسطينيين من سوريا في اليونان فإنهم يتعرضون للإهمال الطبي مع نقص شديد في المساعدات الإغاثية، وتنتشر الزواحف السامة مثل الثعابين والعقارب في الخيام المؤقتة التي يعانون فيها من اكتظاظ كبير بسبب عدم وجود عدد كاف منها.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في اليونان من شعور كبير بالإحباط والعجز، ويشتكون من عدم وجود جهة خاصة بالتواصل معهم بخصوص أوضاعهم أو الإشكالات التي يواجهونها في المخيم.

السيد علي (68 عاماً)، مهندس فلسطيني سوري وصل في العام 2016 لمخيم سوفتكس للاجئين خارج سالونيك (تحتاج إلى توضيح)، والذي هو في الأصل مصنع لإعادة تدوير الورق. نام خارج المبنى الرئيسي المهجور في حاوية تمنع تسرب الماء، ومكث أشهراً في انتظار قرار لم شمله مع زوجته التي كانت سبقته إلى هولندا. يوضح "علي" أن المشكلة تكمن في عدم معرفتهم بالجهة المسؤولة عن المخيم، وبالتالي عجزهم عن شرح صورة الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشونها للجهات المختصة.

السيد علي يؤم عددا من اللاجئين في خيمة استخدموها للصلاة في مخيم سوفتكس للاجئين خارج سالونيك. تصوير: نيكوس بيلو

ألمانيا:

تعد ألمانيا مقصدًا مهمًا للشباب اللاجئين بسبب فرص العمل والدراسة المتوفرة فيها، وكان وزير الخارجية الألماني "توماس دي ميزيير" قد قال في تصريح سابق له: "إن اللاجئ الفلسطيني القادم من سوريا بدون جنسية تتم معاملته بحسب البلد القادم منها"، أي كالسوري. وذكر "ميزيير" أنه "في عام 2016 تم الفصل بـ 15371 طلب لجوء من أشخاص بدون جنسية (وهذا العدد يشمل أيضًا الأكراد القادمين من سوريا "مكتومي القيد")، حيث بلغت نسبة القبول أو إعطاء الحماية الثانوية 84.4%، أما معدل دراسة طلبات اللجوء فوصل لحوالي 7 أشهر.

وفي شهادتها لفريق المرصد حول العمل في ألمانيا، قالت اللاجئة "مريم عبده"، وهي مدرّسة سابقة بمدارس "الأونروا" في سوريا، إن أكثر التحديات التي تواجهها هي صعوبة الانخراط بسوق العمل الألماني، الذي يعتمد على اللغة الألمانية كمدخل رئيس للعمل، وبالتالي تعد اللغة عائقاً كبيراً أمام إيجاد فرصة عمل مناسبة، لا سيما أنها لغة صعبة التعلم بالنسبة للعرب -وفق عبده-.

واشتكى عدد من فلسطيني سوريا في ألمانيا من التباطؤ الذي تواجهه طلباتهم للم شمل عائلاتهم بهم، والتي قد تحتاج إلى عدة أشهر –وقد تصل إلى العام- للبت بها. وكان الأورومتوسطي انتقد السياسات المحبطة التي تمارسها السلطات الألمانية بحق لاجئين في اليونان، والمتمثلة بعرقلة لم شملهم مع عائلاتهم الموجودة في ألمانيا والبطء غير المبرر في الإجراءات، ما دفع هذه العائلات للاعتصام أمام مبنى البرلمان اليوناني في أثينا وإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام أواخر عام 2017، بعد أن أمضوا نحو عام كامل في انتظار عملية لم شملهم بعائلاتهم.

النمسا:

يُعالج ملف اللاجئ الفلسطيني السوري في النمسا كأي لاجئ سوري، بحيث يتم منحه إقامة مؤقتة أو دائمة وفقًا لدراسة كل حالة على حدة. وفي شهادة اللاجئ "هادي" لفريق المرصد، وهو من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سوريا، يقول: "إن قرار الإقامة يتخذه القاضي، حيث لا يوجد قانون ثابت ينطبق على جميع الفلسطينيين السوريين، وقد يكون قرارًا مجحفًا بحالات عديدة". ويعتبر "هادي" أن الوضع السياسي في النمسا هو عامل مهم بمسار دراسة ملف طالب اللجوء واتخاذ القرار بشأنه.

وقد أثار فوز الأحزاب اليمينية في النمسا وتشكيلها حكومة ائتلافية في ديسمبر/كانون الأول 2017 مخاوف اللاجئين والمهاجرين في النمسا، وتضاعفت هذه المخاوف مع بعض التصريحات التي أطلقها وزراء في الحكومة النمساوية الجديدة، مثل "هاينز فسمان" وزير التعليم، الذي قال بأنه ينبغي على المعلمات في النمسا عدم ارتداء الحجاب في المدارس الحكومية. أما وزير الداخلية "هربرت كيكيل" فكان صرّح في أواسط يناير/كانون الثاني 2018 بأنه ينبغي على النمسا تجميع اللاجئين بمعسكرات كبيرة.

هذه التصريحات لم تنعكس على الواقع حتى الآن من خلال قرارات حكومية، لكنها أثارت المخاوف اللاجئين وزادات من "رهاب الأجانب" الآخذ بالتصاعد في النمسا.

السويد:

تعتبر السويد من أهم وجهات الفلسطينيين السوريين، حيث وصلها ما يزيد على 20 ألفاً من فلسطيني سوريا. وقد حصل الفلسطينيون في بداية موجات اللجوء على الإقامة الدائمة فيها، غير أنه وبعد مرور عدة سنوات على بداية الأزمة، وتحديداً في أواخر العام 2015 وبدايات 2016، أصبح من الصعب الحصول على الإقامة الدائمة، وقد يستغرق دراسة الملف حتى صدور القرار أكثر من سنة ونصف بسبب كثرة الأعداد.

اللاجئة "لين سعيد" بينت في شهادتها لفريق المرصد "أن الحكومة السويدية تقدم تسهيلات للفلسطينيين القادمين من سوريا، حيث يحصل اللاجئ على الجنسية بعد مرور 4-3 سنوات، أما بالنسبة للأطفال فإنهم يحصلون عليها بعد سنتين فقط، بسبب كونهم عديمي الجنسية".

هولندا:

تعتبر هولندا ثاني أكثر وجهة بالنسبة للفلسطينيين السوريين. وتذكر "ثناء" في شهادتها لفريق المرصد، وهي أم لطفلين، أن جميع الذين تعرفهم من الفلسطينيين القادمين من سوريا حصلوا على الإقامة الدائمة في هولندا. وتوضح أن مدة دراسة طلب اللجوء تتراوح بين أسبوع و 6 أشهر، أما إجراءات لم شمل العائلة فقد تستغرق أكثر من سنة ونصف بسبب التشديد على دراسة الإجراءات واختبار المعطيات". وتتابع: "تم إدماج أطفالي وإلحاقهم بصفوف المدارس الهولندية ومستقبلهم بات آمناً وهذا ما يشعرني بالاستقرار النفسي بهولندا".

سويسرا:

سويسرا دولة أوروبية غير عضو في الاتحاد الأوروبي، وتعد وجهة غير محببة لدى الكثيرين من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، حيث أن أعدادهم فيها تكاد لا تذكر. ويعود ذلك إلى أن دراسة ملف طلب اللجوء منذ تقديمه حتى صدور القرار قد تستغرق عامين بالحد الأدنى. وفي أغلب الحالات، يتم منح اللاجئين إقامات إنسانية مؤقتة، ويمنع على اللاجئ بموجبها مغادرة الأراضي السويسرية إلا بتنسيق وإذن مسبق، فضلًا عن مواجهة صعوبات تتعلق بالحصول على السكن، حيث تكون الأولوية بالحقوق للمواطنين.

وبشكل عام، يتم التعامل مع فلسطيني سوريا في سويسرا كالسوريين من حيث معالجة ملفاتهم وقبول طلباتهم، فيما يتم اعتبارهم "مجهولي الهوية"، ويتم تسجيلهم على هذا الأساس "State unknown".

توصيات:

إن الأوضاع التي واكبت اندلاع النزاع في سوريا في آذار/مارس 2011، وما أعقبها من ظهور مرحلة جديدة من التشرد والهجرات المتجددة للاجئين الفلسطينيين من سوريا، تتطلّب اتخاذ إجراءات فاعلة وعملية من قبل العديد من الأطراف التي عليها تحمّل مسؤولياتها. وعليه، فإن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان:

- يطالب كلاً من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، بسرعة أداء واجباتها تجاه اللاجئين من فلسطينيي سوريا، وإدماجهم بشكل أكبر في برامجها، من خلال تكثيف الدعم المادي لهم، والعمل لوضع حد للتجاوزات التي تتم بحقهم من الدول التي يتواجدون فيها، والضغط من أجل تأمين وجودهم وإقامتهم بشكل قانوني بعيدا عن إجراءات الترحيل التي تمارس بحقهم.

- يطالب الدول التي يلجأ إليها فلسطينيو سوريا بوضع حد للتجاوزات والضغوطات التي تمارسها تجاه اللاجئين، وفتح الباب أمامهم ومنحهم وضع اللاجئ ووقف مسلسل التهديد بالترحيل والحد من التنقل، وفتح المجال لهم من أجل الحصول على العمل والاندماج في منظومة التعليم، وتسهيل الإجراءات والمعاملات الرسمية لهم وضمان استقرار وجودهم بصفة قانونية.

- يطالب الدول بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعمل بشكل عاجل لعودة هؤلاء اللاجئين من سوريا إلى ديارهم التي هجروا منها في فلسطين منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، ويطالب إسرائيل بتحمل مسؤولياتها تجاه هؤلاء اللاجئين وتقدم المعونة لهم وتعويضهم، والعمل على إنفاذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين.

- يطالب الدول الأوروبية بالعمل لتقليص فترات الانتظار للاجئين الفلسطينيين من سوريا للحصول على إقامة، وتوفير طرق آمنة للاجئين للوصول إلى أوروبا بطرق قانونية، عوضاً عن دفعهم للمخاطرة بحياتهم في محاولة الوصول بمساعدة المهربين، مع تسهيل عملية جمع شمل اللاجئين مع عائلاتهم.

- يطالب دول العالم، لا سيما الدول الغنية بزيادة مقدار الدعم المادي المقدّم للدول التي تستقبل العدد الأكبر من طالبي اللجوء، والتشارك في تحمل مسؤولية الأعداد الهائلة من اللاجئين باتخاذ سياسة توزيع عادل وآمن لهم.

Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue des Savoises 15 CH-1205 Genève
جنيف - سويسرا

info@euromedmonitor.org
www.euromedmonitor.org